الأمم المتحدة

A/58/PV.95

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٩٥**

الاثنين، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

الإعراب عن التعاطف فيما يتعلق بالأعاصير الأخيرة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود بالنيابة عن جميع أعضاء الجمعية العامة، أن أقدم خالص تعاطفنا لحكومات وشعوب جميع البلدان التي عانت من الخسائر المأساوية بالأرواح والأضرار المادية الكبيرة نتيجة للأعاصير الأخيرة، وخاصة البلدان الواقعة في البحر الكاريبي: كوبا وجامايكا وجزر كايمان وغرينادا. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن الأمل في أن يظهر المجتمع الدولي تضامنه وأن يستجيب بسرعة وبسخاء – وأحثه على أن يفعل ذلك – لأي طلب بالمساعدة تقدمه هذه البلدان. ولقد كنت على اتصال شخصي بالأمين العام، وهو يشعر بقلق مماثل بشأن الحالة في هذه البلدان.

أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): شكرا جزيلا ، سيدي الرئيس، على عبارات التضامن والدعم فيما يتعلق بالدمار الذي تسبب فيه إعصار إيفان في جامايكا خلال عطلة نهاية الأسبوع. وقد كان ذلك الوقت وقتا عصيبا علينا، ولكن يتعين عليّ أن أقول إننا قد نجونا إلى حد ما من أسوأ عواقبه نتيجة لتغير ما في اتجاه الإعصار، مما أسفر عن ضرر أقل مما كنا نخشاه. وقد أحزننا ما حدث في غرينادا التي أصيبت، لسوء الطالع، بضربة مباشرة. لقد ترك هذا الحادث المروع الدمار في أعقابه.

أما فيما يتعلق بجامايكا، فنحن بصدد التعافي من الحادث. ونظرا لانقطاع الاتصالات، لم نتمكن حتى الآن من معرفة مدى الضرر الكامل. وحتى الآن، تم الإبلاغ عن ١٥ حالة وفاة، وأصيبت الزراعة والبنية التحتية والمنازل في البلد بضرر كبير. ونحن نحاول التعامل مع الوضع، وبدأنا بالفعل نتلقى بعض المساعدة. وقد سبق لمكتب منسق الشؤون الإنسانية أن أوفد فريقا، ونحن ممتنون للاهتمام الكبير من الأمم المتحدة في محاولتها لمساعدتنا على التعافي من الضرر الذي أصابنا. وإننا نقدر أيضا عبارات التعاطف والتضامن الطيبة جدا التي عبرت عنها بلدان عديدة، فضلا عن عروضها بتقديم المساعدة. ونحن ممتنون جدا لكل ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-50701 (A)

وكما قلت آنفا، سيدي الرئيس، لكم جزيل الشكر أيضا على كلماتكم والعبارات التي قيلت في الجمعية العامة اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل كوبا.

السيد ريكييخو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية): باسم حكومتي وباسم شعب كوبا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مظاهر التضامن المتواصلة التي ما فتئ وفدي يتلقاها خلال الأيام الأخيرة التي أعقبت هبوب إعصار شارلي قبل شهر تحديدا، وفي ضوء الخطر الذي نواجهه اليوم في كوبا مع الهبوب الوشيك لإعصار إيفان مساء هذا اليوم. ويمكنني أن أبلغ الجمعية بأنه تم إخلاء زهاء ١,٦ مليون شخص في كوبا حتى الآن، في محاولة لإنقاذ الأرواح البشرية بالدرجة الأولى.

وأود أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في الإعراب عن المساندة لأشقائنا في منطقة البحر الكاريبي الذين عانوا من كارثة حقيقية، كما في حالة غرينادا – التي أشار إليها سفير تلك الدولة في الأسبوع الماضي – ونعرب أيضا عن تضامننا التام مع شعب جامايكا، الذي تضرر من إعصار إيفان أيضا. وعليه، فإننا نؤيد نداءكم، سيدي الرئيس، بالمسارعة إلى تقديم المساعدات الكبيرة اللازمة للبلدان الشقيقة التي عانت من هذه الحالة.

البند ٥٦ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن (A/58/47)

مشروع المقرر (A/58/47، الفقرة ٣٠)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن هذا البند في جلساتها العامة ٣٠ و ٣١ و ٣٥ و ٣٦، المعقودة في ١٤ و ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): إن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن (A/58/47) المعروض على الجمعية اليوم يبدو مختلفا تمام الاختلاف عن التقارير التي اعتمدتها هذه الهيئة في الماضي. وهذا يعكس بوضوح حقيقة أنه، بقيادتكم، سيدي الرئيس، لم يُؤثر الفريق العامل أن يشرع في العمل على النحو المعتاد، بل فضَّل اتباع نهج جديد للخروج بالمناقشات مما كان يعد في السابق مأزقا. وبذلك، تمكن الفريق العامل من اختصار وقت اجتماعاته بدرجة كبيرة بينما عقد مناقشات موضوعية ومركزة بشأن عدد من المواضيع الرئيسية التي أقر الفريق في السابق بأهميتها الأساسية فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن من جميع جوانبه. كما أجرى الفريق تبادلا مفيدا للآراء مع أعضاء مجلس الأمن حول تلك المواضيع.

السيد الرئيس، من دواعي سروري واعتزازي أن أعمل نائبا للرئيس تحت رئاستكم للفريق العامل هذا، وأن أعمل مع السفير غاليغوس، ممثل إكوادور، ومع فريقكم بشأن هذا الموضوع الصعب بقدر ما هو رائع وهام. والسلاسة التي اتسم بها عمل الفريق والنتائج المعروضة علينا اليوم تشهد على حكمتكم التي تجلت في عدم الإلحاح على التوصل إلى حل لهذه المشكلة المعقدة خلال دورة هذا العام.

وعندما بدأنا مشاوراتنا لأول مرة حول إصلاح مجلس الأمن، تبين بشكل سريع جدا أن معظم الدول لا ترى

أن عام ٢٠٠٤ هو العام المناسب لتحقيق جهود الإصلاح التي شغلت الجمعية لأكثر من ١٠ سنوات حتى الآن. وعليه، فقد فضلتم، سيدي الرئيس، أن ينخرط الفريق العامل في حوار بناء يمكن أن تشكل نتيجته إسهاما مفيدا في التوصل إلى اتفاق واتخاذ الجمعية قرارا في هذا الشأن في المستقبل. وقد وجد نهجكم هذا تأييدا واسع النطاق، كما يتضح من المناقشات الحية والبناءة في إطار الفريق العامل.

لقد ازداد الزخم بشأن إصلاح مجلس الأمن بشكل كبير منذ انتهى الفريق العامل من مهمته، وثمة توقعات كبيرة بأن عام ٢٠٠٥ – الذي سيتخلله العديد من المؤتمرات والأحداث الهامة – سيشهد كذلك إصلاح مجلس الأمن من جميع جوانبه. وليختنشتاين تؤيد بشدة إصلاح مجلس الأمن، وترى أنه يجب أن يشمل الإصلاح كل جوانب ذلك الموضوع المعقد. وهناك اتفاق عام على أنه يجب أن يكون المجلس أكثر تمثيلا وبالتالي، لا بد من توسيعه، إذا كان له أن يمثل المجتمع الدولي برمته في المستقبل بطريقة تتسم بالمصداقية حقا.

وفي الوقت نفسه، يجب ألا يغيب عن بالنا أن المسائل المتصلة بشرعية المجلس ومساءلته أمام أعضاء الأمم المتحدة ككل تتوقف إلى حد بعيد على إجراءات أخرى وليس على مجرد توسيع عضويته فحسب. لقد ازداد دور المجلس وأهميته بصورة كبيرة خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة، وبالنسبة للكثير من المراقبين، تمثل قراراته وأعماله عمل المنظمة ككل. ولذلك، فإن جميع الدول – كبيرها أو صغيرها، وبصرف النظر عما إذا كانت لديها طموحات لأن تعمل في المجلس أم لا – تتحمل مسؤولية خاصة في هذا الشأن.

وختاما، أود أن أشكر جميع الوفود التي أسهمت بشكل نشط وبناء في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وبصفة خاصة، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الثقة التي منحتموني إياها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ليختنشتاين لا على بيانه فحسب، وإنما أيضا على إسهامه الهائل بوصفه أحد نواب رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد غاليغوس شيريبوغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): تستعد الأمم المتحدة لبحث جدول أعمال طموح في عام ٢٠٠٥ نأمل أن تهتدي به أنشطة المنظمة في المستقبل القريب، في مواجهتها للتحديات التي يضعها المجتمع الدولي أمامها. وأعتقد أن الممارسة التي أكملها والإنجازات التي حققها خلال هذه الدورة الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن هي خطوة أولى صوب الأحداث التي ينتظر أن نشهدها في الدورة القادمة وفي عام ٢٠٠٥.

إن الإسهام في مضمون تقرير الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن للدورة الثامنة والخمسين (A/58/47) يعكس الحنكة التي أبداها رئيس الجمعية في توجيهه لعمل هذا الفريق. وقد تجلى نطاق الأنشطة والشفافية اللتين أدار بهما المشاورات غير الرسمية والرسمية في النتائج التي تمخضت عنها تلك المشاورات، رغم الصعوبات المرتبطة بهذا الموضوع. وأود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على الثقة التي منحني إياها، مما مكنني من أن أعمل بصفتي نائبا للرئيس وميسرا لهذا الموضوع.

وبالنسبة إلى بعثة إكوادور الدائمة، فلقد كان شرفا لنا أن نتعاون في الجهد المبذول للسعي إلى تحقيق تمثيل أفضل وأكثر ديمقراطية في مجلس الأمن. ومن المنظور الشخصي والمهني، كانت التجربة ممتعة، رغم أنه يجب الاعتراف بأنها كانت مهمة معقدة، إذ كان من الصعب تحديد المواقف التي ستعزز إصلاح مجلس الأمن – وخاصة التوصل إلى اتفاق

بشأنها – والمواقف التي تعالج المسائل المحددة التي يشملها هذا الإصلاح.

كما أود أن أشكر زميلي، كريستيان فينافيسر، الممثل الدائم لليختنشتاين، الذي كانت إسهاماته دائما بالغة القيمة، وأود أن أشكر أيضا الفريق الذي عمل معكم، سيدي الرئيس. فلقد كان عمله ضروريا في إنجاح هذا الجهد.

إن إكوادور مقتنعة بأننا نحتاج إلى إضفاء المزيد من الديمقراطية على مجلس الأمن، مما سيعطي المجلس شرعية أكبر. وبهذه الطريقة وحدها سنتمكن من تحسين تقدمنا في مجال السلم والأمن تحسنا كبيرا. ومجلس الأمن هو إحدى نقاط التركيز الرئيسية في عملية الإصلاح، ولكن يجب أن تشمل العملية أيضا إصلاح الآلية الدولية بمجملها، وذلك حتى يتسنى للمجتمع الدولي أن يتصدى للتحديات التي فرضها التاريخ عليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إكوادور على إسهامه في الفريق العامل المفتوح باب العضوية بصفته أحد نائبي رئيسه.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٣٠ من تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن (A/58/47). هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتُمد مشروع المقرر (المقرر ٥٧٢/٥٨).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب رسميا عن خالص شكري للسفير شريبوغا ممثل إكوادور والسفير فينافيسر ممثل ليختنشتاين، نائبي رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية، اللذين أدارا بكل اقتدار مناقشات الفريق العامل ومفاوضاته المعقدة. وإني واثق بأن أعضاء الجمعية يشاركونني في الإعراب لهما عن خالص تقديرنا، وأدعوهم إلى التصفيق لهما.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٥٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية، التي عقدت في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، قررت تخصيص البند ١٥٤ من جدول الأعمال للجنة السادسة. ولكي تنظر الجمعية على وجه السرعة في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/58/L.68، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في النظر في البند ١٥٤ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أيضا أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تشرع على الفور في النظر في البند ١٥٤ من جدول الأعمال؟ لا أرى اعتراضا.

تقرر ذلك.

البند ١٥٤ من جدول الأعمال (تابع)

المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمين العام (A/58/874 و Add.1)

مشروع القرار (A/58/L.68)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل هولندا كي يعرض مشروع القرار A/58/L.68.

السيد فان دين برغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): إن مكتب جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد طلب من هولندا، بوصفها البلد المضيف للمحكمة، إعداد مشروع قرار تقني معني بالموافقة على مشروع اتفاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة. وكما يتذكر الأعضاء، دعت الجمعية في قرارها ٧٩/٥٨، المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الأمين العام إلى اتخاذ خطوات لإبرام اتفاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. وفي ٧ حزيران/يونيه تم في لاهاي التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع متفاوض عليه لاتفاق بشأن العلاقة، يرد نصه في مرفق الوثيقة A/58/874. وفي مشروع القرار، يتم التأكيد، وكما أُوعز إلى وفد بلادي بضرورة ذلك، على أن توفير الخدمات والمرافق والتعاون وأي دعم آخر للمحكمة لن تترتب عليه آثار في ميزانية الأمم المتحدة، حيث أن النفقات ستُسدد إلى الأمم المتحدة.

وحسبما ورد في إضافة إلى مذكرة الأمين العام (A/58/874/Add.1)، وافقت جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي على مشروع الاتفاق بشأن العلاقة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في لاهاي. وتم الاتفاق بتوافق الآراء. وبعد تشاور وفد بلادي مع الأطراف المهتمة فإنه مقتنع بأن مشروع القرار A/58/L.68 يعكس رغبات الجمعية. ولذلك نوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار بدون تصويت، ومن ثم الموافقة على مشروع الاتفاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. وسيشكل ذلك الإجراء خطوة عملية في تعزيز سيادة القانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/58/L.68.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد تشين (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالانكليزية): بمناسبة النظر في مشروع القرار A/58/L.68، يشرفني باسم الأمانة العامة أن أعلن ما يلي فيما يتعلق بمشروع الاتفاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، والذي يرد نصه في مرفق مذكرة الأمين العام (A/58/874). عملا بالمادة ٢٣،

”توافق الجمعية العامة للأمم المتحدة والجمعية [للدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية] على هذا الاتفاق وفقا للمادة ٢ من النظام الأساسي. ويدخل الاتفاق حيز النفاذ بعد ذلك لدى التوقيع عليه“.

ولقد وافقت جمعية الدول الأطراف، في قرار مؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، على مشروع الاتفاق بشأن العلاقة. وفي حالة موافقة الجمعية العامة على مشروع الاتفاق بشأن العلاقة، سيوقع عليه الأمين العام ورئيس المحكمة الجنائية الدولية. ووفقا للمعتاد، سيتم التوقيع على نسختين بكل اللغات الست الرسمية للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، على أن تكون النسختان الأصليتان هما الانكليزية والفرنسية.

وتنص الفقرة ٣ من المادة ٤ من الاتفاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية على أنه

”عندما ينظر مجلس الأمن في أمور تتعلق بأنشطة المحكمة، يجوز لرئيس المحكمة (الرئيس) أو مدعيها العام (المدعي العام) أن يخاطب المجلس، بناء على دعوته، لتقديم المساعدة في الأمور المندرجة في اختصاص المحكمة“.

وفيما يتعلق بذلك الحكم، ألاحظ أنه لا يجوز للرئيس أو للمدعي العام للمحكمة أن يخاطب مجلس الأمن إلا إذا دعاه المجلس وعندما يدعوه إلى فعل ذلك. ولا تخول

المادة ٤، الفقرة ٣، أي حق تلقائي في مخاطبة المجلس وهي لا تعدّل ، بأي حال، النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وفيما يتعلق بمركز المحكمة الجنائية الدولية كمراقب في الجمعية العامة، فإن الفقرة ٢ من المادة ٤ من مشروع اتفاق العلاقة ينص، في جملة أمور، على أنه " يجوز للمحكمة أن تحضر وتشارك في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفة مراقب".

وفيما يتعلق بذلك الحكم، فإنني ألاحظ، وفقا للسوابق المتعلقة باتفاقات العلاقة من ذلك النوع، أن الجمعية العامة حرة، إذا رغبت في ذلك، أن تمنح مركز المراقب من خلال الموافقة على اتفاق العلاقة، وليس بإصدار قرار منفصل بشأن مسألة منح مركز المراقب.

وأود الآن أن أشير إلى الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/58/l.68. فبموجب أحكام الفقرة ٣ من مشروع القرار ذاك، تقرر الجمعية العامة أن تُسدَّد للأمم المتحدة بالكامل جميع النفقات الناتجة من توفير الخدمات والمرافق والتعاون وأي شكل آخر من أشكال الدعم المقدم إلى المحكمة الجنائية الدولية أو جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك ما يندرج في إطار أي ترتيبات قد يتم الاتفاق عليها بخلاف ذلك بموجب المادة ١٠ من اتفاق العلاقة، مما قد يستحق للمنظمة نتيجة لتنفيذ اتفاق العلاقة. وبالتالي، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/58/l.68، فلن يكون مطلوبا أي اعتمادات إضافية، نظرا لأن جميع النفقات المتصلة بالخدمات والمرافق والتعاون وأي شكل آخر من أشكال الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى المحكمة الجنائية الدولية سيكون مقدما على أساس استرداد التكاليف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الراغبين في شرح مواقفهم قبل البت في مشروع القرار، اسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت أو شرح الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد روساند (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن أسباب معارضة الولايات المتحدة لنظام روما الأساسي بصيغته المعتمدة بشكل نهائي معروفة جيدا. واسمحوا لي أن أكرر النقاط الأساسية اليوم.

ولكن اسمحوا لي أولا أن أؤكد من جديد على أن الولايات المتحدة تحترم حق الدول في أن تصبح أطرافا في نظام روما الأساسي. وفي نفس الوقت، فإننا نتوقع احتراما مماثلا لقرارنا بألا نصبح طرفا في نظام روما الأساسي. كما نود أن نسلط الأضواء على القيود ذات الصلة التي يفرضها قانوننا المحلي، وخاصة قانون حماية أفراد القوات المسلحة الأمريكيين، الذي يقيد بشدة تفاعل الولايات المتحدة مع المحكمة الجنائية الدولية.

ولموقفنا ثلاثة أجزاء رئيسية. أولا، تشعر الولايات المتحدة بالقلق حيال إمكانية إجراء محاكمات ذات دوافع سياسية للقادة المنتخبين للولايات المتحدة، وأفراد القوات المسلحة وغيرهم من المواطنين. والأمثلة كثيرة على إجراء تحقيقات ومحاكمات على أساس جداول أعمال سياسية، وليس على أساس الأدلة والحكم القضائي المحايد. وهيكل المحكمة الجنائية الدولية ييسر تلك الإجراءات.فمكتب المدعي العام الذي يتخذ مقرا له في فرع سياسي للحكومة مسؤول ومنتخب ديمقراطيا هو بالضرورة مسؤول ديمقراطيا في نظام للضوابط والموازين. وإن المحكمة الجنائية الدولية لا تخضع للمحاسبة سياسيا بصورة مماثلة.

ثانيا، تعاني المحكمة الجنائية الدولية من مشاكل في المجالات ذات الصلة للاختصاص القانوني ومراعاة الأصول القانونية. وسلطة المحكمة الدولية هذه مستقلة عن التراضي.

ولئن كان أصحاب السيادة يتمتعون بالحق في محاكمة غير المواطنين الذين ارتكبوا جرائم بحق مواطنيهم، أو في أراضيهم، فإن الولايات المتحدة لم تعترف أبدا بحق منظمة دولية منشأة بموجب معاهدة أن تفعل ذلك دون التراضي أو دون ولاية من مجلس الأمن وتحت إشراف مجلس الأمن. وإضافة إلى ذلك، يطرح نظام روما الأساسي، ولكنه لا يعالج على نحو مرض شواغل مراعاة الإجراءات الأصولية. وتشمل تلك الشواغل مسائل التعرض لمحاكمات متعددة عن جريمة واحدة وتعاريف الجرائم ومشاكل الأدلة والشهادة حينما يتعين على المحكمة أن تنسق بين مختلف النظم القانونية واللغات.

وأخيرا، إن نظام روما الأساسي يضعف سلطة مجلس الأمن ويخالف النظام الذي تصوره صائغو ميثاق الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، تصارع جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من أجل وضع تعريف للعدوان، وهو أمر تركه الميثاق لمجلس الأمن. والمحكمة الجنائية الدولية ليست جزءا من نظام الميثاق، واعتماد مشروع القرار A/58/L.68 لن يغير تلك الحقيقة. وإن المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة، كما ينص نظام روما الأساسي ومشروع اتفاق العلاقة، مستقلتان كل منهما عن الأخرى. ويجب ألا يغيب عن بالنا المركز المستقل للمحكمة بينما يجري تنفيذ الاتفاق.

وفي ذلك الصدد، فإن الولايات المتحدة تشعر بالسرور لأن مشروع القرار يوضح صراحة أنه سيجري التقيد بالسابقة الثابتة للترتيبات التي لا تترتب عليها آثار في الميزانية بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى فيما يتعلق بالمحكمة. ولن تكون الدول الأعضاء مسؤولة ماليا عن التكاليف التي تتكبدها الأمم المتحدة عندما تقدم الخدمات والمرافق والتعاون والمساعدة أو أي شكل من أشكال الدعم المقدم للهيئات غير التابعة للأمم المتحدة. ونحن نتوقع من الدول الأطراف في الاتفاق أن تتمسك باللغة الصريحة الواردة في مشروع الاتفاق ومؤداها أن الدعم سيقدم على أساس استرداد التكاليف، ونتوقع أن يتسق أي ترتيب بين الهيئتين مع ذلك المبدأ.

وعلاوة على ذلك، نشعر بالسرور حيال التأكيدات على أن مشروع الاتفاق لا تترتب عليه آثار بموجب المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، التي بخلاف ذلك تقتضي من الأمانة العامة أن تصدر تقديرات بالنفقات المترتبة على الميزانية البرنامجية كلما أنشأ مشروع قرار قيد المناقشة آثارا مالية. وتنص المادة ١٥٣ على أنه

”لا تصوت الجمعية العامة على أي قرار يتوقع الأمين العام أن تترتب بشأنه نفقات حتى تتاح للجنة الإدارة والميزانية (اللجنة الخامسة) فرصة تبيان أثر القرار المقترح على مشروع ميزانية الأمم المتحدة“.

ونحن واثقون بأن الأمانة العامة لم تصدر أي آثار مترتبة في الميزانية البرنامجية عن مشروع القرار هذا، لأنه لا تترتب عليه أي نفقات.

ونظرا للشواغل القديمة حيال المحكمة الجنائية الدولية، التي أوضحتُ بعضها اليوم، فإن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار قيد النظر. ومع ذلك، أود أن أؤكد من جديد على التزام الولايات المتحدة بالخضوع للمحاسبة عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وتحظى الولايات المتحدة بسجل لا يماثله أي سجل آخر في محاسبة مسؤوليها بالذات عن تلك الجرائم فضلا عن دعمها للمحاكم الدولية لجرائم الحرب التي أسست بطريقة سليمة، من نورنبرغ إلى المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. وبالتالي، فإن قرارنا بالامتناع عن دعم

المحكمة الجنائية الدولية، إذا تم فهمه على نحو سليم، يبين التزامنا بسيادة القانون، وليس معارضتنا لها.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أهنئ الأمين العام وممثله على استكمالهما، مع ممثل المحكمة الجنائية الدولية، مشروع اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، حسب اقتضاء القرار ٧٩/٥٨. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام تشين جيان على توضيحاته فيما يتعلق بعدد من المسائل المتصلة بمشروع القرار.

تفهمت الصين دوما وأيدت ضرورة إنشاء محكمة جنائية دولية مستقلة وعادلة وفعالة وعالمية. ويتوقع أن تضطلع المحكمة، بوصفها هيئة قضائية دولية مهمة، بدورها المناسب في بناء قواعد القانون الدولي. وسيكون من دواعي سرورنا أن نرى التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة يتيسر ويتعزز بفضل وضع هذا الاتفاق. غير أننا نشعر بأن التفسير الذي زودنا به وكيل الأمين العام لم يستجب لشواغلنا بشكل كامل في هذه المناسبة ونود أن نكرر مرة أخرى وجهات نظر الصين حول عدد من المشاكل التي ما زالت في مشروع الاتفاق.

وفيما يتعلق بالنصوص الأصلية للاتفاق، يؤمن الوفد الصيني بأنه يجب، كقاعدة، تعميم كل النصوص الرسمية للأمم المتحدة في وقت واحد باللغات الرسمية الست، وأن النصوص الستة كلها متساوية في المرتبة. وبما أن مشروع الاتفاق ينص على أنه أعد باللغات الرسمية الست – الإسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية – فإن النصوص بتلك اللغات يجب أن تعامل على قدم المساواة كنصوص أصلية للاتفاق.

أما بخصوص تمتع المحكمة الجنائية الدولية بمركز المراقب في الجمعية العامة، فإن الوفد الصيني يؤمن بأن الأمر يعود إلى الجمعية العامة نفسها كي تدرس وتقرر منح مركز المراقب لبلد أو لمنظمة حكومية دولية، استنادا الى المعايير الواردة في قرار الجمعية العامة ٤٢٦/٤٩. وإن منح مركز المراقب بالاتفاق داخل الجمعية العامة مباشرة لبلد أو لمنظمة حكومية دولية لا يتماشى مع الاجراءات القائمة.

إن الوفد الصيني يؤمن بأنه إذا أمكن للجمعية العامة أن تقبل بوجهات نظر الصين البناءة، فإن مشروع الاتفاق سيتحسن بقدر أكبر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/58/L.68، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/58/L.68؟

اعتمد مشروع القرار *A/58/L.68* (القرار ٣١٨/٥٨).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة طلبت من الأمين العام بقراراها ٢١٢/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أن يتابع التطورات المتعلقة بتنفيذ القرار استنادا إلى تقارير منظمة السياحة العالمية وأن يبلغ الجمعية العامة بها في دورتها التاسعة والخمسين.

أفهم أن من الافضل للجمعية أن تنظر في التقرير في دورتها الستين.

هل لي ان أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل ذلك؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ط) إقرار تعيين الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفهم أن من المرغوب فيه أن يحال النظر في البند الفرعي (ط) من البند ١٧ من جدول الأعمال الى الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في ارجاء نظرها في هذا البند الفرعي وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند الفرعي (ط) من البند ١٧ من جدول الأعمال ومن البند ١٧ من جدول الأعمال في مجموعه.

البنود ٣٠ و ٣١ و ٣٣ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

العدوان المسلح على جمهورية الكونغو الديمقراطية

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أن تدرج البنود ٣٠ و ٣١ و ٣٣ في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين. ويتذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية قررت، وفقا للفقرة ٤ (ب) من مرفق قرارها ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أن تبقي على البنود ٣٠ و ٣١ و ٣٣ من جدول الأعمال للنظر فيها إذا تلقت تبليغا من دولة عضو.

واستنادا الى ذلك، أدرجت البنود ٣٠ و ٣١ و ٣٣ من جدول الأعمال في مشروع جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين.

وبهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البنود ٣٠ و ٣١ و ٣٣ من جدول الأعمال.

البند ٥٧ من جدول الأعمال (تابع)

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أن تدرج البند ٥٧ في جدول أعمال دورتها الثامنة والخمسين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٥٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٥٨ من جدول الأعمال (تابع)

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أن تدرج البند ٥٨ في جدول أعمال دورتها الثامنة والخمسين. و يتذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية قررت، في الفقرة ٤ (أ) من مرفق القرار ٣١٦/٥٨ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أن تحذف البند ٥٨ من جدول الاعمال.

وبهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ٥٨ من جدول الأعمال.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أن تدرج البند ١٢٣ في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين.

أفهم أن من المرغوب فيه أن ترجئ الجمعية العامة نظرها في هذا البند الى الدورة التاسعة والخمسين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء نظرها في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال دورتها التاسعة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وبهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ١٢٣ من جدول الأعمال.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

إقامة العدل في الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أن تدرج البند ١٢٨ في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين.

ويتذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية العامة اعتمدت، في جلستها العامة الثانية والسبعين، بناء على توصية اللجنة السادسة، القرار ٨٧/٥٨.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إدراج هذا البند في مشروع جدول أعمال دورتها التاسعة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ١٢٨ من جدول الأعمال.

البند ١٣٥ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أن تدرج البند ١٣٥ في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين.

أفهم أن من المرغوب فيه أن ترجئ الجمعية العامة نظرها في هذا البند الى الدورة التاسعة والخمسين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء نظرها في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال دورتها التاسعة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ١٣٥ من جدول الأعمال.

البند ١٣٩ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أن تدرج البند ١٣٩ في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين.

أفهم أن من المرغوب فيه أن ترجئ الجمعية العامة نظرها في هذا البند إلى الدورة التاسعة والخمسين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تأجيل النظر في ذلك البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ١٣٩ من جدول الأعمال.

بنود جدول الأعمال المتبقية للنظر فيها أثناء الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر الوفود بأن بنود جدول الأعمال التالية التي تم البت فيها في جلسات سابقة تظل مفتوحة للنظر فيها أثناء الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة: البنود ١٠ و ١١ و ١٨ و ٢٥ و ٢٨ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ و ٤٤ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٥ و ٥٩ و ٦٠ و ٨٣ و ٩٤ و ١١٧ و ١٢٠ و ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٣ و ١٥٦ و ١٦١. ومثلما يدرك الأعضاء، فإن تلك البنود، باستثناء البند ٢٥، المعنون ''جامعة السلام''، والبند ١٢٠ المعنون ''الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣'' والبند ١٦١، المعنون ''تمويل بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار'' - قد أدرجت في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في تلك البنود في الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

البيان الختامي **للرئيس**

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد تبوأت رئاسة الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة قبل عام، ولم يكن يخامرني أي شك في حجم مسؤولية المنصب والمهمة التي كانت ماثلة أمامي. في ذلك الوقت، كانت الجمعية في حالة كئيبة. فقد كانت الجمعية بل والمنظمة بأسرها ترزح تحت ثقل العمل العسكري في العراق وتداعياته، وأزمة الثقة التي نجمت عن ذلك وهددت بأن تحيق بالأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فالحالة في العراق، على الرغم من خطورتها، لم تكن القضية الوحيدة التي شغلت بال الجمعية العامة. فقد كان على الجمعية استعراض التقدم المحرز في الوفاء بالتعهدات التي قطعت بشأن التمويل من أجل التنمية ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المميت. وكانت التقييمات في هذين المجالين وفيما يتعلق بالدفع قدما بجدول أعمال الأمم المتحدة بوجه عام، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، لا تبعث على التشجيع. وجاءت رسالة واضحة من الدول الأعضاء: يتعين على الجمعية العامة أن تفعل ما هو أكثر من ذلك لتنفيذ ولاياتها بموجب الميثاق، والمبادرات المستهدفة للتنشيط أساسية لتلك العملية. وكان هناك قلق عام إزاء أن عقدا من الزمن قد انقضى، وأن مبادرة إصلاح مجلس الأمن لم تثمر أي نتائج بعد.

وبصفتي رئيسا للجمعية، شاطرت الدول الأعضاء عزمها على ألا تعرقلنا تلك التطورات المقلقة. وكان اعتقادي الراسخ أن الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة ينبغي أن تكون عملية المنحى، وأن الدول الأعضاء يمكنها أن تعمل معي من أجل تحقيق ذلك الهدف. وقد قلت ذلك في بياني الافتتاحي. وأنا علمت أنه كان مطلوبا منا الواقعية والنزعة العملية والعمل الحاسم، بالإضافة إلى التفاؤل، ونظرت إلى ما هو أبعد من التحديات التي واجهناها، إلى الفرص الكبيرة التي شكلتها للجمعية لمساعدة الأمم المتحدة على الوفاء بالمُثل الواردة في الميثاق. وأعلنت أن الإدارة الفعالة للجمعية كانت التزاما لا يرقى إليه شك وعنصرا أساسيا للتعهد بمساعدة أممنا المتحدة على تحقيق أهدافها ومراميها.

وأعتقد أنه يحق لنا القول بلا ريب إن الجمعية هي اليوم أكثر إيجابية. ويمكن للدول الأعضاء أن تحدد القضايا التي تعتبر من الشواغل الحيوية للجمعية – التنمية والإنعاش والإصلاح والسلم والأمن – وهي قضايا ذات أولوية بالنسبة إلى رئاستي. ويشرفني أن الدول الأعضاء قد وفرت كامل دعمها لرئاستي ولقيادة سانت لوسيا، مؤيدة بحكومات الجماعة الكاريبية، في إرشاد عمل الجمعية العامة. ونتيجة للتعاون والعمل النشط إلى حد كبير، فقد حققت الدورة الثامنة والخمسون إنجازات كبيرة.

ولا شك أن تعددية الأطراف كانت جزءا أساسيا من رئاستي، وكانت أساس اتخاذ القرارات بشأن العديد من القضايا المدرجة في جدول أعمال الجمعية. وهذا هو ما يجب أن تكون الأمور عليه، حيث أن التحديات العالمية الملحة، بما فيها الفقر والجوع والديون والتجارة العالمية والتنمية المستدامة والأمراض القاتلة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والانتشار النووي والإرهاب والجريمة المنظمة ليست مسائل تخص الشمال أو الجنوب، أو البلدان المتقدمة النمو أو النامية. فهي تحديات عالمية تتطلب تعاونا متعدد الأطراف لحلها. ولذلك، ففي الدورة الثامنة والخمسين أعطينا مائدة المفاوضات دورا رئيسيا في إدارتنا لشؤون الجمعية.

واعتقدنا أنه من الأهمية بمكان أن تحصل الدول الأعضاء على نظرة عامة عن المناقشات بشأن القضايا ذات الصلة، كي تتمكن الجمعية من الحصول على إرشادات من رؤساء الدول أو الحكومات والمشاركين الآخرين الرفيعي المستوى، وأن تحدد نقاط التلاقي للإبلاغ عن نتائج الجوانب الحيوية من عملها. ولذلك أخذت المبادرة بتلخيص مداولات المناقشة العامة، وإظهار المواقف التي اتخذتها الحكومات بشأن العديد من القضايا، من الأهداف الإنمائية للألفية إلى العولمة وتحرير التجارة؛ ومن تنشيط الجمعية العامة إلى إصلاح مجلس الأمن؛ ومن العراق إلى الحالة في الشرق الأوسط.

وأقدر الدعم الذي أعطاني إياه الأمين العام والجمعية، في تنفيذ العمل المهم الذي نقوم به بالنيابة عن شعوب العالم. وساعد تقريره عن عمل المنظمة على وضع أساس عمل الدورة. ولذلك قدمت إلى الجمعية ملخصا للتقرير، وأيضا تقرير مجلس الأمن. وقد قررت الجمعية في وقت سابق أنه ينبغي تلخيص تقرير مجلس الأمن لتحديد ما إذا كانت هناك قضايا ترغب الجمعية في استرعاء اهتمام المجلس لها. وسرني أن رئاستي كانت الرئاسة التي بادرت إلى تنفيذ هذا القرار من الجمعية. وبالفعل عقدنا مناقشات تلخيص، رسمية وغير رسمية، وهي ممارسة بدأت في رئاستي وأوضحت الدول الأعضاء أنها ثمنتها عاليا.

لقد أعطى ميثاق الأمم المتحدة المنظمة دورا رئيسيا في تحسين مستوى معيشة شعوب العالم. واتساقا مع ذلك المثل الأعلى، أشارت الدول الأعضاء بوضوح إلى أنه ينبغي إعادة التنمية إلى صلب جدول أعمال الجمعية. ومع مراعاة

التحديات المتعددة التي تواجهها الدول النامية – وخاصة في المجالات الحيوية من قبيل العون والتجارة والديون – حصلت التنمية المستدامة على تركيز كبير أثناء هذه الدورة.

وتسرني المكاسب التي حققتها الجمعية في مبادراتها للتنمية. فلقد شارك قرابة ١٦ رئيس دولة أو حكومة في الجلسات العامة الرفيعة المستوى عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهي عقدت بعد أقل من أسبوع من بداية الدورة. وأبرز حضورهم، على أعلى مستوى، تصميم الدول الأعضاء على وقف وعكس مسار هذا التهديد الذي يعد أخطر تهديد تواجهه البشرية وأهداف التنمية لدى الدول، وخاصة في العالم النامي.

والحوار الرفيع المستوى بشأن التمويل من أجل التنمية الذي عقد أيضا في بداية الدورة، أعطى زخما كبيرا لمبادرات التنمية المستدامة. وعلى الرغم من الأنباء التي تفيد بأن الحوار لم يكن جيدا، إلا أنه أدى دورا عالي القيمة في جهود إعادة وضع التمويل من أجل التنمية على المسار الصحيح. وفي سياق الحوار الرفيع المستوى، أخضعنا قضايا من قبيل السلع الأساسية والتعاون الدولي في الأمور المتعلقة بالضرائب، ودور الشركات والقطاع الخاص في التنمية المستدامة للتدقيق في المناقشات التفاعلية. وتتوفر النتائج لتكوين خيارات السياسات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وهي تساعد أيضا في تحديد الشراكات المطلوبة لتنفيذ الالتزامات المعقودة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ وفي إطار الجهود الإنمائية الأخرى.

واصلت الرئاسة اتخاذ هذا النهج الشامل والتفاعلي بدرجة أكبر لدى دراسة الجمعية لمسائل التنمية المستدامة، وفي المقام الأول عن طريق استخدام المشاورات والإحاطات الإعلامية ومناقشات الأفرقة، بما في ذلك في إطار مكتب الجمعية العامة. ويواجه العديد من البلدان النامية بعضا من أكبر التحديات في طريق تنميته، لا سيما فيما يتعلق بالعولمة وتحرير التجارة. ولذلك كنا حكيمين في مشاوراتنا وفي الإحاطات الإعلامية التي عقدت تحت رعاية الرئيس لانتقاء موضوعات تحظى باهتمام خاص لدى هذه البلدان، وللاضطلاع بمبادرات أساسية مثل الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقد في عام ٢٠٠٥ لمتابعة تنفيذ نتائج عِقد من مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

وقد تشرفنا، في ذلك الصدد، بقبول رئيس أوغندا، موسفيني، دعوتنا لتناول موضوع السلع الأساسية؛ وجوزيف ستيغليتز ، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، لتناول موضوع التجارة والتنمية؛ وروبنس روكبيرو، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، لتناول مسائل تتعلق بعقد مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر. وفي مكتب الجمعية العامة، قام وكيل الأمين العام، غمباري، بإحاطتنا علما بآخر التطورات بشأن المبادرات المتخذة لتحقيق الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا. وكانت التعقيبات والردود العامة حول هذه المسألة وحول جميع الإحاطات الإعلامية التفاعلية الأخرى، بما في ذلك موضوعات المناقشة، إيجابية جدا.

واتسمت رئاستي بضمان أن تتحرر الجمعية العامة من التقاليد في تحدي الأوقات التي تتطلب أفكارا ورؤية وإبداعات جديدة. ورأيي الحصيف أن مسألة من المسائل البالغة الأهمية، مثل مسألة تخليد ذكرى الإبادة الجماعية في رواندا، يجب أن تشكّل أحد الأفكار المبتكرة التي تُناقش في الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة – مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن. وقد سرّني أن الممثل الدائم لألمانيا، الذي كان رئيس المجلس في ذلك الوقت، قبل دعوتي بصفته الشخصية لكي يشارك في رئاسة الاحتفالات معي. وربما يلقى التعاون

حول حدث هام آخر، في المستقبل، ترحيبا لدى مجلس الأمن.

وفي العادة لا تعقد الجمعية العامة إحاطات إعلامية غير رسمية حول مسائل تتعلق بالسلم والأمن. لكن رئاستي لم تر في ذلك ما يمنع من عقد إحاطة إعلامية بشأن الحالة في هايتي. وقد شعرنا بالتشجيع إزاء الرد الإيجابي على الإحاطة الإعلامية غير الرسمية، ونقدّر ما قدمه وكيل الأمين العام، بريندرغاست، من عرض مستنير ومقنع في تلك المناسبة.

وفي مجال السلام والأمن أيضا، اضطلعت الجمعية العامة أربع مرات بالدور المنوط بها في قرار ''متحدون من أجل السلام''، واجتمعت مرة أخرى في دورة استثنائية طارئة حول فلسطين عندما حال استخدام حق النقض، من جانب دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، دون اتخاذ إجراء من قبل المجلس.

وفي أعقاب القلق الكبير المعرب عنه بأن الأوكسجين قد سُحب من الجمعية العامة وأصبحت خامدة بعد الإجراءات العسكرية في العراق، وتركيز اهتمام العالم على مجلس الأمن، أدركت رئاستي الاستعداد الحقيقي لدى الدول الأعضاء لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تنشيط أعمال الجمعية العامة. وأعطى ذلك زخما لمبادرتنا لاتخاذ خطوات ملموسة محددة لتحقيق تقدم في عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة. وكانت هذه المسألة أكثر تعقيدا مما كان يعتقد.

وأثنى الجميع على رئاستي لإنجازاتها في تنشيط أعمال الجمعية العامة. وإنني أقبل هذا الثناء باسم جميع الذين عملوا بكل دأب من أجل تحقيق توافق في الآراء حول اعتماد قرارين – ١٢٦/٥٨ و٣١٦/٥٨ – باعتبار ذلك من أهم الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة منذ أكثر من عشر سنوات. والمبدأ التوجيهي لهذين القرارين واضح ومباشر: ينبغي تعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها كما ينبغي تحسين أساليب عملها.

وتتمثّل نتائج هذه المبادرة بوضوح حتى الآن في إنشاء المكتب الانتقالي الذي تم توفيره للرئيس المنتخب للجمعية العامة في دورتها التاسعة الخمسين، وفي الموظفين الذين تم توفيرهم لهذا المكتب. وأُتيح للرئيس الإطار اللازم لكي يقترح المسائل التي قد تُتخذ بشأنها قرارات في المناقشة العامة، ولكي يشرع في إجراء مناقشات أكثر تفاعلية – وهذه فرصة هامة لتوفير القيادة اللازمة بشأن المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال الجمعية.

ويحيط رئيس مجلس الأمن الآن رئيس الجمعية العامة علما بأعمال المجلس، وإن كان ينبغي بذل مزيد من الجهد لإضفاء الطابع المؤسسي على هذه العملية. وقد عُقد حتى الآن اجتماعان بين رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والتطوير المستمر لهذه الآلية، التي تعتبر وسيلة لزيادة التعاون والتنسيق والإتمام لأعمال هذه الهيئات الثلاث، سيسهم إسهاما كبيرا في الجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة لتحقيق تماسك أكبر.

وفي تحقيق التقدم بالنسبة لمبادرة التنشيط فإننا لم نبتعد عن تناول المسائل الصعبة من قبيل الـ ٣٣٣ بندا المدرجة في جدول أعمال الجمعية، والحجم الهائل من الوثائق التي تصدرها، والعدد الكبير من القرارات التي تتخذها. ولقد سبق أن اتخذت الإجراءات التي تجعل جدول الأعمال أكثر انفتاحا وشمولا عن طريق تنظيمه حول مواضيع واسعة استنادا إلى الخطة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة. وبدأنا أيضا في زيادة ترشيد جدول الأعمال، لا سيما فيما يتعلق بجدول أعمال الجلسات العامة. وتوضح القرارات المتعلقة بالتنشيط طريق المضي قدما بالنسبة للوثائق، فضلا عن القرارات، التي

قررت الجمعية العامة أنها ينبغي أن تكون أكثر إيجازا وأكثر تركيزا.

لقد سمحت جهود التنشيط للجمعية بأن تضع أجهزة أخرى للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الجمعية العامة، في موضع تُستخدم فيه استخداما جيدا. وإصلاح مكتب الجمعية العامة مطلوب باعتباره جزءا من عملية التنشيط. ومما لا شك فيه أن هذه العملية تجري حاليا. وكان مكتب الجمعية العامة، مجتمعا في جلسات غير رسمية، المحفل الذي تجري فيه مناقشات معظم التقارير المتعلقة بالتنشيط، وضُمِّنت استنتاجاته في قرارات التنشيط. ومع استمرار الدول الأعضاء في النظر في إصلاح مكتب الجمعية العامة آمل أن يتم استكشاف النطاق الذي يُقدم فيه الدعم الأكبر لعمل الجمعية.

لقد كانت رئاستي دؤوبة في وضع إطار فعال للإبقاء على الزخم اللازم لتنشيط أعمال الجمعية العامة. وكان الاقتراح بعقد الجمعية العامة خلال فترتين رئيسيتين من بين المسائل التي وضعت جانبا للمناقشة في هذا الإطار خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. وطيلة هذه العملية أبقينا على مقترحاتنا وتوقعاتنا في صورة عملية وواقعية. ومن الواضح، مع ذلك، أننا إذا أردنا أن نستمر في اتباع مسار مُجد للتنشيط، ويجب أن نفعل ذلك، فإن من المطلوب وجود ثقة أكبر لدى جميع الأطراف بحيث لا توضع جانبا المسائل التي تعتبر هامة بالنسبة لبعض البلدان على حساب المسائل التي تهم البلدان الأقوى والأكثر نفوذا، وكل ذلك باسم التنشيط. ويجب أن يستمر العمل أيضا لكي نضمن أن تتمكن الجمعية العامة من أن تتفاعل بصورة أفضل مع الأحداث الفورية، مثل الوضع في العراق والوضع في هايتي.

وعلى الرغم من الشكوك والتعقيدات وجوانب الغموض التي تكتنف عملية إصلاح مجلس الأمن، فإن رئاستي تصرفت، بحذر، حيال الرغبة الحقيقية التي شهدناها لدى معظم الدول الأعضاء للمضي قدما. ووجهة نظرنا الثابتة هي أن وسائل أخرى لحفز مناقشة لها مغزاها حول إصلاح مجلس الأمن تستحق استكشاف إمكانياتها، لكي نخرج من حالة الشلل التي أصابت تلك المسألة لمدة عشر سنوات. ونتيجة لذلك، فإن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن عقد مناقشات صريحة ومفتوحة حول مبادراتنا بأن يجري، بصورة مستقلة، تناول ستة موضوعات هامة تتعلق بإصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك استخدام حق النقض.

ولكن هل يمكن لمناقشاتنا، بما لها من بصيرة، أن تؤدي إلى قرارات ترسم السياسة العامة لإصلاح مجلس الأمن؟ هل يمكن عمل المزيد لإصلاح المجلس، ولكفالة أنه حينما تُدق أجراس الخطر، ترقى المنظمة فورا لتحدي إحلال السلم والأمن في بلد أو منطقة تشكو من الصراع والحرب؟ يوجد تفاؤل كبير بأن جهود إصلاح مجلس الأمن التي يبذلها الفريق العامل المفتوح باب العضوية ستتلقى تنشيطا من فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير حينما يقدم تقريره في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

ونظرا لدراية وخبرة الفريق الجماعية، فلا شك في أن تقريره سيكون جيدا. ومع ذلك فالتقارير لا تحدد ما هو واقعي وممكن، بل يحددهما ما تفعله الدول الأعضاء بالتقارير. ويجب على الجمعية إما أن تتصرف وفقا للتوصيات الواردة في التقرير أو تتخذ قراراتها بشأن قضايا إصلاح مجلس الأمن وإلا سيظل الإصلاح بعيد المنال. وأنا متمسك برأيي بأن من الممكن إصلاح مجلس الأمن، لكن الأخذ بحل وسط أمر حيوي. وأعتقد أنه ظهر بصيص من الأمل في التوصل إلى حل وسط داخل الفريق العامل المفتوح باب العضوية. فهل يمكن أن يتحول ذلك البصيص إلى ضوء ساطع لإصلاح

مجلس الأمن؟ هذه القضايا في أيديكم – في أيدي الدول الأعضاء.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى التعاون مع الأمانة العامة. لقد ظلت جهودنا لتنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن محط تركيزنا وستظل كذلك داخل الهيئات الحكومية وفيما بينها. وتدل تجربة رئاستي على أن من الأهمية بمكان أن نفحص في هذا المنعطف العلاقة بين الأمانة العامة والجمعية العامة، بما في ذلك مكتب الرئيس. وأود أن أشجع الدول الأعضاء ذاتها على أن تفحص الأولوية التي ينبغي أن توليها لدعم مكتب الرئيس.

ويتسبب الاهتمام الضئيل الذي يحصل عليه عمل الجمعية العامة من وسائط الإعلام ومعرفة الناس المحدودة بعمل الجمعية بوجه عام في قلق متواصل. وقد دافعت رئاستي عن الجمعية العامة – بل عن الأمم المتحدة بأسرها – بوصف ذلك مسعى خاصا. وقد كفلنا، من خلال مبادرة التنشيط، أن تضع إدارة الإعلام استراتيجية للدعاية لعمل الجمعية.

واغتنمنا أيضا كل فرصة أتيحت لنا للدعاية لعمل الجمعية، والواقع لعمل الأمم المتحدة كلها، المنظمة المتعددة الأطراف الأرفع مقاما في العالم. ولقد فعلنا ذلك من خلال زيارات رسمية لدول أعضاء ومن خلال مشاركتنا في الاجتماعات الدولية المهمة من قبيل الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الحادي عشر)، التي عقدت في البرازيل في حزيران/يونيه من هذا العام، والاجتماع التحضيري الأقاليمي الذي عقد في ناسو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، تمهيدا للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية المقرر عقده في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥. وفعلنا ذلك أيضا في اجتماعات لمنظمات دولية أخرى من قبيل منظمة الدول الأمريكية والكمنولث ومؤسسات أكاديمية ومنظمات أخرى ومحافل برلمانية وفي العلاقة المفيدة التي طورناها مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال والقطاع الخاص.

وقد بذلت رئاستي جهدا صادقا لإشراك أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء في عمل الدورة الثامنة والخمسين. واسمحوا لي أن أشيد بالممثلين الدائمين الذين تفضلوا بقبول دعوتي للعمل بصفة ميسرين في العديد من القضايا. وقد يُسرت جميع مبادراتنا بشأن تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن والشؤون الإنسانية والجلسة العامة الرفيعة المستوى المقبلة في عام ٢٠٠٥ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأطفال ومنح صفة المراقب في الأمم المتحدة. وأشكر الميسرين بالنيابة عن الأعضاء وبالأصالة عن نفسي، على تعاونهم مع الرئاسة ومع الجمعية وعلى الخدمة المتميزة التي قدموها.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر وكيل الأمين العام تشين، وأن أشكر على وجه الخصوص فريق شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابعة لإدارة الجمعية العامة والمؤتمرات الذي ترأسته السيدة بيغي كيلي، على التعاون الممتاز الذي تلقيناه. لقد كان ذلك الفريق شريكا لنا في مسعانا لتوفير الزعامة وإدارة الجمعية العامة بكفاءة. وأشيد بهم على جهودهم المثالية.

وبانتخاب خلفي، سعادة السيد جان بينغ، وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون وشؤون الفرانكوفونية في الجمهورية الغابونية، تكون الجمعية العامة، للمرة الثالثة، قد انتخبت الرئيس قبل ابتداء الدورة التي سيترأسها بثلاثة أشهر. وكان من أولويات رئاستي كفالة الانتقال السلس بين الرئاستين الذي توخته الجمعية العامة. وقد التقيتُ مع الرئيس المنتخب بينغ لتبادل الآراء بشأن الرئاسة. وقد قدم أعضاء مكتبي معلومات مستفيضة لأعضاء

مكتبه. وبالتعاون مع إدارة الجمعية العامة والمؤتمرات، أعددنا الوثائق اللازمة للمواضيع المبحوثة تتضمن المسؤوليات المحددة التي ستلقى على كاهل رئيس الجمعية في الدورة التاسعة والخمسين بموجب ولايات منبثقة عن الجمعية العامة. وخلال فترة الانتقال، كنا دائما على استعداد لتقديم المساعدة.

وبينما أعد لاختتام الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، أعلم أن إنجازات الجمعية لا تقاس بنجاح دورة واحدة. فمراعاة المُثُل العليا لميثاق الأمم المتحدة تتطلب جهدا متواصلا. ومما يثلج صدري أنني أترك الجمعية العامة بنظرة أكثر إيجابية. وتثبت إنجازاتنا طيلة الدورة الثامنة والخمسين أننا يمكننا تحقيق إنجازات أكبر حينما نعمل معا، بتعاون وبشعور واضح بالهدف المدعوم بإرادة سياسية.

أشكركم، الدول الأعضاء في الجمعية، على الثقة التي أوليتموني إياها. وأشكركم على تعاونكم ولطفكم. وأشيد بكم على المكاسب الكبيرة التي حققتها الجمعية. وقبل كل شيء، أشكركم على جهودكم بالنيابة عن شعوب العالم. والآن، بعد أن أوصلت السفينة بأمان إلى المرفأ، أسلم القيادة إلى قبطان جديد. وهنا أعطي لنفسي الحق في القول ''تقرر ذلك''.

الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نصل الآن إلى نهاية دورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين العادية. هل لي أن أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت دقيقة واحدة للصلاة أو التأمل.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل.

اختتام الدورة الثامنة والخمسين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلن اختتام دورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين. وأدعو الجميع إلى التصفيق تحية لأنفسنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.